اقتصاد

مصر والسودان: إحياء مشروعات مؤجلة

الخرطوم، القاهرة ـ **العربي الجديد**

أحيت خطوات التقارب بين مصر والسودان لمواجهة أزمة سدّ النهضة في إثيوبيا، مشروعات اقتصادية كبرى، ظلت لسنوات ماضية ممتدة إلى أجل غير مسمى، ليخرج الحديث عنها بين الحين والآخر في لقاءات التقارب أو الزيارات الرسمية لمسؤولي البلدين أو حتى وفود رجال الأعمال، من دون أن تشهد تطوراً ملموساً على أرض الواقع، بينما تشير التصريحات الأخيرة للمسؤولين في القاهرة والخرطوم إلى أنّ تنفيذ العديد من المشروعات سيشهد تدفقاً قريباً. وفي ختام زيارة وفد حكومي للخرطوم، يضم العديد من الوزراء المصريين، قال وزير المالية المصري، محمد معيط، إنّ «هناك تكليفات رئاسية للحكومة بوضع كلّ إمكانات مصر تحت أمر دولة السودان، بما يسهم في ترسيخ دعائم الشراكة التنموية بين شعبي وادي النيل، ويصبّ في مصلحة البلدين». وأشار معيط إلى أهمية التكامل الاقتصادي بين البلدين وزيادة حركة التبادل التجاري، واصفاً زيارته بالناجحة، إذ شهدت مباحثات بنّاءة مع وزير المالية والتخطيط الاقتصادي ووزراء المجموعة الاقتصادية ورئيس الحكومة السودانية عبد الله حمدوك، ومحافظ البنك المركزي السوداني ومسؤولين من جهات حكومية أخرى.

ولم يتطرق وزير المالية المصري إلى نوعية الإمكانات التي قد تضعها مصر تحت أمر السودان، والتي يرى خبراء أنّ فرصة التقارب الحقيقية ما زالت حاضرة رغم تأخرها كثيراً خلال السنوات الماضية. في الأثناء، أشار وزير النقل السوداني، ميرغني موسى، إلى دخول عدد من مشروعات النقل مع الجارة مصر مرحلة التنفيذ في الربط السككي ورصف الطريق الرابط بين البلدين. وقال موسى في تصريحات صحافية، مساء الإثنين، في ختام المباحثات السودانية المصرية، إنّ المباحثات بين الجانبين ناقشت التعاون المشترك وتطوير قطاعات السكك الحديدية والنقل النهري والموانئ البحرية وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين. ولطالما كانت هذه المشروعات نفسها، وفق محللين، هي التي تطرح في مختلف اللقاءات السابقة بين مسؤولي البلدين من عقود تمتد إلى فترة حكم الرئيسين المخلوعين في مصر والسودان حسني مبارك وعمر البشير.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، بحث أشرف رسلان رئيس الهيئة القومية لسكك حديد مصر، مع وزير البنية التحتية والنقل السوداني هشام محمد بن عوف، مجالات التعاون بين البلدين بمجال السكك الحديدية وفي مقدمتها الربط السككي بينهما. وقبل ذلك بعامين، وتحديداً في أكتوبر/ تشرين الأول 2018، ذكرت وزارة النقل المصرية، أنّ وفداً من الوزارة بحث مع وزارة النقل السودانية ربط السكك الحديدية، من أسوان، جنوبي مصر، حتى وادي حلفا، شمالي السودان. لكنّ مخاطر سدّ النهضة في إثيوبيا، الذي يهدد بحجب كميات ضخمة عن دولتي المصب، مصر والسودان، وتجفيف مظاهر الحياة فيهما، خصوصاً مصر التي يعدّ نهر النيل شريان الحياة لها، محركٌ حاسم في تحقيق تقارب حقيقي بين القاهرة والخرطوم.

(Getty)

قفزة غير مسبوقة لبيتكوين

بلغت بيتكوين قفزة غير مسبوقة عند نحو 62,7 ألف دولار، أمس الثلاثاء، لتواصل سلسلة مكاسبها منذ بداية العام الجاري 2021، وتبلغ ذروة جديدة قبل يوم من إدراج «كوينبيس» وهي أكبر منصة أميركية للعملات المشفرة في مؤشر «ناسداك» ما يعدّ انتصاراً تاريخياً لمناصري العملات المشفرة، وفق «رويترز». وارتفعت أكبر العملات المشفرة في العالم، التي يتنامى قبولها لدى القطاع المالي التقليدي باعتبارها أداة للاستثمار ووسيلة للدفع، بما يصل إلى 5% يومياً. كما بلغت منافستها الأصغر «إيثيريوم» ذروة عند 2205 دولارات. وتجاوزت بيتكوين حاجز الستين ألف دولار أوائل مارس/ آذار الماضي، بدعم من شراء شركة «تسلا» الأميركية لصناعة السيارات الكهربائية، عملات مشفرة بقيمة 1,5 مليار دولار، كما نجحت في استقطاب صناديق استثمار وشركات مالية وتجارية كبرى.

لقطات

البنك الدولي طالب العراق بخفض أكبر للدينار

كشف نائب محافظ البنك المركزي العراقي، إحسان شمران الياسري، أن البنك الدولي اقترح على البنك المركزي العراقي خفض سعر العملة المحلية إلى 1600 دينار للدولار الواحد، باعتباره السعر الحقيقي الذي يمكن أن تستقر عليه السوق قياساً الى دول الجوار، إلا أن البنك المركزي استقر على أن يكون 1450 دينارا للدولار. وقال الياسري في تصريح لوكالة الأنباء العراقية، امس الثلاثاء، إن السعر الذي حدده البنك المركزي جاء من خلال دراسة السوق والوضع المعيشي، و«القيمة الحالية لسعر الصرف مناسبة». لكن نوابا في البرلمان وخبراء اقتصاد يؤكدون أن خفض قيمة العملة نهاية 2019 من 1200 دينار للدولار إلى 1450 ديناراً، تسبب في ارتفاع كبير لاسعار السلع وانعكس على الوضع المعيشي.

تحفيز عُماني للمؤسسات الصغيرة

طالبت وزارة المالية العمانية، الجهات الحكومية المختلفة بإسناد تنفيذ الأعمال أو الخدمات والتوريدات التي يجري طرحها في مناقصات حكومية والتي لا تزيد قيمتها على 10 آلاف ريال (26 الف دولار) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم الاستثناء من ذلك بقرار مسبب من رئيس الوحدة الحكومية. وقالت الوزارة في منشور لها، وفق وكالة الأنباء العمانية، أمس الثلاثاء، إن قرارها يأتي في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد والإسهام في التنويع الاقتصادي ودعم الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة.

ارتفاع الإنفاق على اليانصيب في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات حكومية، أن إنفاق الأسر في كوريا الجنوبية على تذاكر اليانصيب، ارتفع بأكثر من 7% في عام 2020 على الرغم من الانخفاض القياسي في استهلاكها الإجمالي. وبلغ المتوسط الشهري لإنفاق الاسر المحلية على تذاكر اليانصيب 590 وون (0,52 دولار)، وفقا لبيانات خدمة المعلومات الإحصائية الكورية، التي أوردتها وكالة يونهاب. وجاءت الزيادة مع تقلص الإنفاق الاستهلاكي للاسر بنسبة 2,3% مقارنة بعام 2019.

الصين تعيد هيكلة «آنت غروب» بعد تغريم «علي بابا»

بكين ـ **العربي الجديد**

طالبت الجهات التنظيمية الصينية شركة «آنت غروب» العاملة في مجال التكنولوجيا المالية، بالتحول إلى شركة مالية قابضة يمكن أن تخضع أعمالها للقواعد التي تنظِّم عمل البنوك، وذلك في خطوة إضافية للحد من هيمنة الشركات الخاصة واحتكارها لخدمات باتت حيوية في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم. وتأتي تحركات السلطات الصينية بعد تغريم مجموعة «علي بابا» العملاقة للتجارة الإلكترونية 2,78 مليار دولار، بسبب تجاوزات تتعلق بالهيمنة أيضا. ومطالبة الحكومة لشركة «آنت غروب» بالتحول إلى شركة مالية قابضة هي أول تعليمات واضحة بشأن كيفية إعادة هيكلة الشركة، بعد وقف طرح أسهمها في اكتتاب عام أولي قياسي في نهاية العام الماضي. وبحسب بيان رسمي، طلب البنك المركزي من شركة «آنت» تصحيح ممارساتها التنافسية غير العادلة في ما يخص أنشطة المدفوعات الخاصة بها، وإنهاء احتكارها للمعلومات ذات الصلة. كما طلب من الشركة تخفيض قيمة تعاملات صندوق «يويباو» لأسواق النقد الخاص بها. وتمثِّل عملية إعادة هيكلة «آنت» مهمة فارقة بالنسبة للجهات التنظيمية المطالبة بوضع إطار إشرافي لأكبر شركة تعمل في قطاع التكنولوجيا المالية وتنتشر عملياتها في أنحاء البلاد كافة، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. وتسبب قرار الحكومة الصينية، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وقف الاكتتاب العام الأولي لشركة «آنت» المملوكة للملياردير جاك ما، مؤسس مجموعة «علي بابا»، في صدمة للأسواق. وتمثَّل عملية إعادة الهيكلة خطوة في طريق تلبية متطلَّبات الهيئات الرقابية في الصين، التي تعهدت بكبح الاندفاع «المتهور» لشركات التكنولوجيا في مجال التمويل خلال العام الجاري، والتركيز على فحص كافة الممارسات الاحتكارية لعمليات التمويل عبر الإنترنت. ولم يعد بوسع المستثمرين تقييم الشركة التي وصلت قيمتها السوقية إلى 280 مليار دولار قبل أن يتم إيقاف الاكتتاب العام الأولي لطرح أسهمها في السوق، فيما تزيد ضبابية المشهد مع تغريم مجموعة «علي بابا»، ما أدى إلى سيطرة حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل إمبراطورية جاك ما للتجارة الإلكترونية. وأظهرت موجة الإجراءات ضد شركتي جاك ما «علي بابا» و«آنت» أن بكين فقدت صبرها إزاء القوة الهائلة لأقطاب التكنولوجيا، والتي يُنظر إليها الآن على أنها تهديد للاستقرار السياسي والمالي الذي يحظى به الرئيس شي جين بينغ، وفق تقرير سابق لوكالة بلومبيرغ.

يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف

مصطفى عبد السلام

خلال الفترة الأخيرة زادت معدلات الفقر بشكل ملحوظ لأسباب عدة، ليس آخرها تفشي كورونا وما أحدثته الجائحة من خسائر فادحة للجميع، دول، اقتصادات، أنشطة، مؤسسات، وأخيرا الأفراد الذين كانوا أكبر المتضررين من الجائحة، بسبب الأضرار المادية الكبيرة التي لحقت بهم جراء فقدان فرص العمل وزيادة البطالة وتراجع الدخول، وخسائر المؤسسات التي يعملون بها وكساد تجارتهم وتراجع مبيعات التجار والمزارعين منهم.

لكن معدل الفقر زاد بشكل أكبر مع انتهاج معظم حكومات دول المنطقة سياسة «نيوليبرالية» متوحشة وبتعليمات من صندوق النقد الدولي، فقد واكبت السياسة زيادات قياسية وغير مسبوقة للأسعار، بما فيها السلع الغذائية، وامتدت الزيادات إلى رغيف الخبز، سواء بزيادة سعره أو خفض وزنه، كما واكبها خفض كبير في الدعم المقدم لسلع أساسية، مثل الوقود من بنزين وسولار وغاز طبيعي، ما ترتبت عليه زيادات في الأسعار لم يعد لدى غالبية المواطنين القدرة على تحملها. كما زادت فواتير النفع العام من كهرباء ومياه ومواصلات واتصالات بشكل قياسي، وواكبت كل ذلك زيادات غير مسبوقة في الرسوم والضرائب.

في ظل هذه الأجواء الصعبة، تآكلت القدرة الشرائية للمواطن، وضعفت قدرته على تلبية احتياجاته الأساسية من الأسواق، وقاطع الملايين منهم المتاجر، ومع هذا التآكل، تدحرج الملايين من الطبقة الوسطى المستورة إلى الطبقة الفقيرة، وربما المُعدمة التي تواجه صعوبة في تدبير وجبة غذاء واحدة في اليوم، خذ مثلا شريحة قاطني المناطق الريفية والباعة الجائلين والعمالة المنزلية والعمالة الموسمية والعاملين في قطاع البناء، والذين انقطعت دخولهم بسبب إجراءات حظر كورونا، ضف إليهم المزارعين والأرامل والمطلقات، بل ومعظم موظفي الحكومة، والذين تآكلت قيمة دخولهم بسبب تضخم الأسعار وغلاء المعيشة وضعف قيمة العملة. الملايين من هؤلاء وغيرهم أغلقوا الباب على أنفسهم رغم صعوبة المعيشة وقلة ذات اليد، ولم يشكوا حالهم المادي الصعب لأحد، لا يسألون الناس إلحافا ومساعدة، لم يتسولوا، وربما منعتهم عزة نفسهم حتى من الاقتراض والسلف، ولذا فإن الجاهل بأمرهم وحالهم يحسبهم أغنياء من التعفف، هذه الفئة هي الأحق بالمساعدة من قبل الميسورين حالا، علينا البحث عنهم لمساعدتهم دون خدش حيائهم وتعريض سمعتهم للخطر والتجريح، دون ضوضاء تزعج كرامتهم التي يحرصون على صونها، أو فضحهم وتصويرهم في الإعلانات المنشورة في وسائل الإعلام للدعاية للجهة المتبرعة، سواء كانت مؤسسة أو رجل أعمال.

مال وسياسة

مخاوف من انتهاك سرية أرصدة المركزي الليبي

ثارت مخاوف في ليبيا من انتهاك سرية أرصدة المصرف المركزي، مع قرب انتهاء المراجعة المالية الدولية لحسابات المصرف

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يقترب الإعلان عن التقرير النهائي لعملية المراجعة المالية الدولية لمصرف ليبيا المركزي، بعد تأكيد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أنّه سيُستكمل خلال إبريل/ نيسان الجاري، على أن يتضمن توصيات لتحسين النزاهة وتوحيد النظام المصرفي.

وكانت البعثة الأممية في ليبيا كشفت عن أحدث التطورات حول عمليات مراجعة حسابات فرعي المصرف المركزي الليبي، في طرابلس والبيضاء، مشيرة إلى أنّ عملية المراجعة تأتي ضمن خطوات عملية لـ«توحيد المصرف المركزي وتعزيز المساءلة والشفافية» في وقت تساءل مراقبون عن توقيت الإعلان والخشية من انتهاك سرية الأرصدة وتسييس قضايا الاقتصاد الوطني، وسط مخاوف من تلاعب أطراف بالمعلومات لصالح جهات معينة، ما قد يؤجج الصراع المالي مجدداً.

من جانبه، يلفت أستاذ الاقتصاد بالجامعات الليبية، عبد السلام زيدان، إلى أنّ مهام توحيد المؤسسات السيادية ومنها المصرف المركزي، منوطة بلجنة مشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وما زالت محل جدال بينهما حتى الآن، متسائلاً: «هل توحيد المصرف المركزي من مهام البعثة أم أنّ تقريرها المنتظر سيساعد في ذلك فقط؟». ورغم إقرار زيدان، خلال حديثه إلى «العربي الجديد»، بأنّ طلب مراجعة حسابات المصرف خطوة فرضتها حالة الانقسام السياسي ومحاولة استغلال أطراف الصراع في البلاد لموارد النفط والتلاعب باحتياطيات ودوائع المصرف، فإنّه يستنكر هذه الخطوة من جانب آخر، كونها تكشف سرية الأرصدة والحسابات الليبية لأطراف خارجية تدعم الصراع لأهداف ومصالح اقتصادية. ويوضح زيدان أسباب تحفظه باتهام الأمم المتحدة بأنّها أداة من أدوات تمرير سياسات وأهداف دول كبرى، ورعايتها لمشروع السلام في ليبيا انتابه العديد من الشكوك. ويقول: «تجارب الأمم المتحدة السابقة في مناطق الصراع في هذا الشأن لا تبشر بخير، فغالباً ما انتهى تدخل الأمم المتحدة بسيطرة أدواتها على المؤسسات المالية لأيّ بلد تدخلت فيه، ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي».

ومن بين ما يثير الريبة والشكوك، بحسب توصيف زيدان، طريقة إدارة المسار الاقتصادي كأحد مسارات الحلّ التي طرحتها البعثة الأممية. ويقول: «حتى الآن يُعرف فقط الممثلون الليبيون والشركاء الدوليون في هذا المسار»، مشيراً إلى أنّه منذ انعقاد أولى جلساته، في فبراير/ شباط 2020، لم يعلن من جانب البعثة أو الأطراف الليبية عن نتائج أيّ من جلسات هذا المسار رغم انعقاد ثلاث جلسات منها قبل أن يعلن عن تشكيل مجموعة عمل دولية للمسار بعضوية عدد من الدول المتدخلة في البلاد. ووفقاً لطلب رئيس حكومة الوفاق السابقة، فايز السراج، فإنّ الهدف من طلبه الموجه لمجلس الأمن بشأن مراجعة حسابات فرعي البنك المركزي بعدة عقبات، منها ما أوضحه توجيه السراج طلباً إلى مجلس الأمن، في يوليو/ تموز 2018، لتشكيل لجنة فنية لمراجعة حسابات فرعي المصرف المركزي، على خلفية اكتساح قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، لمنطقة الهلال النفطي، وسط البلاد، وما تلاه من «تداعيات أوقفت تصدير النفط من تلك المنطقة، ما عرّض الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد للانهيار».

وتعاني ليبيا من أزمات مالية واقتصادية خانقة بسبب الحروب والصراعات التي اندلعت خلال السنوات الماضية. وأدى تدهور الاقتصاد إلى انخفاض سعر الدينار الليبي في السوق الرسمية إلى 4,48 دنانير للدولار الواحد مقابل 1,4 دينار سابقاً، بينما يتضاعف سعره في السوق الموازية (السوداء) وفق متعاملين في سوق الصرف.

ويعتمد الاقتصاد الليبي على القطاع النفطي اعتماداً كلياً في تسيير النشاط الاقتصادي، إذ تساهم صادراته في ما لا يقلّ عن 96% من إجمالي الصادرات الكلية للبلاد، كما أنّ إيراداته تساهم في تمويل ما يقارب 90% من إجمالي الإيرادات العامة، بحسب بيانات رسمية. ويأمل الليبيون تحسن الأوضاع في ظلّ الحكومة الموحدة ومساعي توحيد المصرف المركزي والمؤسسات المالية والاقتصادية.

وكانت البعثة الأممية، قالت في بيان أخيراً، إنّها عقدت ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركة «دبلويت» الدولية، سلسلة اجتماعات خلال الفترة الممتدة بين 2 و5 إبريل/ نيسان الجاري، مع ممثلين عن المجلس الرئاسي ومكتب المدعي العام والمصرف المركزي بفرعيه. وتهدف عملية المراجعة المالية الدولية التي تجري لحسابات مصرف ليبيا المركزي إلى «استعادة النزاهة والشفافية والثقة في النظام المالي الليبي وتهيئة الظروف الملائمة لتوحيد المؤسسات المالية الليبية» وفق البعثة التي أوضحت أنّه منذ انطلاق هذه العملية في أغسطس/ آب 2020، قامت شركة «دبلويت» بجمع المعلومات من فرعي المصرف المركزي الليبي. وتم دمج هذه المعلومات في بيانات إضافية من مصادر رسمية أخرى، والتحقق منها لاحقاً عبر تأكيدات طرف ثالث مع المصارف التجارية ذات الصلة.

و«دبلويت» الدولية، هي الشركة الاستشارية التي جرى اختيارها في عملية تولاها مكتب الأمم المتحدة لإدارة المشاريع من أجل إجراء عملية المراجعة المالية الدولية، لحسابات مصرف ليبيا المركزي في طرابلس وبنغازي. وجاءت عملية مراجعات حسابات مصرف ليبيا المركزي بناء على الطلب الذي تقدم به السراج، إلى مجلس الأمن الدولي قبل أكثر من عام.

وفي منتصف أغسطس/ آب الماضي أكد بيان وقع عليه 168 من أعلام المجتمع الليبي، منهم شخصيات سياسية وإعلامية وحقوقية ونشطاء ومدنيون، دعمهم جهود الأمم المتحدة للقيام بمراجعة دولية لحسابات المصرف، مشددين على أنّ الفساد الإداري والسياسي والمالي في ليبيا يُعتبر من أهم عوائق بناء الاقتصاد الليبي والتنمية، واحد أبرز أسباب فشل محاولات الإصلاح. وركز البيان على أنّ «مواجهة الفساد يجب أن تكون مبادرة شعبية محلية، وألا تستغل لمحاولة تصفية حسابات سياسية ضيقة، هدفها في النهاية إجهاض عملية المراجعة أو تعطيلها»، داعياً إلى إعلاء الصوت للتصدي لمنظومة الفساد، ولتعزيز الشفافية، والحفاظ على ثروة الليبيين وضمان توزيعها بشكل عادل على كل الليبيين في أنحاء ربوع البلاد، وللحفاظ عليها لأجيال المستقبل.

المحلل السياسي الليبي، مروان ذويب، يلفت إلى أنّ بدء أعمال مراجعة حسابات البنك المركزي والإعلان عن قرب انتهائها ترافقا مع عدة خطوات أهمها إعلان محافظ مصرف البيضاء، علي الحبري، عن تقديم استقالته لمجلس النواب (البرلمان) مطلع مارس/ آذار الماضي. وتساءل: «إذا توافقت لجنة المناصب السيادية في مجلس النواب والدولة على تعيين محافظ جديد للمصرف المركزي وتوحيد النظام المصرفي، فما مصير نتائج هذه المراجعة في قضايا كبرى تتعلق بالفساد المالي الكبير في فرع البنك في طرابلس وقضايا تتصل بفرع البيضاء منها سرقة صدام حفتر نجل الجنرال المتقاعد خليفة حفتر مبالغ ضخمة من مقر المصرف في بنغازي، أكد تقرير خبراء الأمم المتحدة، في سبتمبر/ أيلول 2018 أنّها فاقت 600 مليون دينار ليبي (نحو 133 مليون دولار) وأكثر من 159 مليون يورو (نحو 190 مليون دولار)، وقرابة مليوني دولار؟».

يتحدث ذويب لـ«العربي الجديد» أنّ «مثل هذه النتائج للتحقيق في هذه القضايا تسير في اتجاه استثمارها سياسياً ضد بعض الأطراف، تحديداً حفتر المتهم بتمويل حروبه من بيع النفط بشكل غير شرعي والاستيلاء على إيداعات كبيرة في بنوك شرقي ليبيا، سواء من خلال اقتحام مقار مصارف في بنغازي، أو التحايل على الفروع في البيضاء».

قرب انتهاء البعثة الأممية من عمليات مراجعة الحسابات

قلق من اطلاع جهات دولية على معلومات مهمة للقطاع المصرفي (فرانس برس)

حماية الاستثمارات الخارجية

فتحت الحكومة الليبية ملفات الاستثمارات الخارجية بهدف حمايتها. ويسعى رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة إلى معالجة قضية الأرصدة الليبية المجمدة في الخارج بالتنسيق مع لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، والتي ترجع لها قضية الأموال الليبية المجمدة بقرار أممي منذ العام 2011، من خلال وقف التصرف فيها بعد تعرضها في بريطانيا وبلجيكا لمحاولات رفع الحراسة عنها والتصرف بها لتعويض ليبية.

بروفايل

جاك ما

مصطفى قماس

يبدو أنّ جاك ما، مؤسس «علي بابا» يدفع ثمن اصطدامه بالسلطات الصينية، إذ يواجه العديد من العوائق لاستكمال مسيرته وتطوير شركته، والملياردير الصيني غادر أخيراً قائمة أغنى عشرين ملياردياً التي كشفت عنها «فوربس»

عاد جاك ما، مؤسس «علي بابا» عملاق التجارة الإلكترونية، إلى الواجهة، فقد غادر قائمة أغنى عشرين ملياردياً في العالم التي كشفت عنها مجلة «فوربس» ولم يعد أغنى رجل في الصين. ذلك التراجع كان متوقعاً لمن راقبوا الصعوبات التي يواجهها منذ أشهر. غير أنه بعد يوم واحد من نشر قائمة «فوربس» التي تراجع فيها جاك ما، ورد خبر من الصين، يفيد بفرض السلطات الصينية غرامة على مجموعة «علي بابا» في حدود 2,78 مليار دولار. اختفى وظهر. فبعدما غاب عن الأضواء لمدة ثلاثة أشهر، ظهر أبرز أثرياء الصين ومؤسس «علي بابا» جاك ما، كي يوزع جوائز على مدرّسين متفوقين في منطقة ريفية. قبل ذلك، قررت السلطات المعنية، إلغاء أو تعليق عملية الإدراج في البورصة، لـ Ant Group، الذراع المالية للمجموعة، التي تعتبر الفاعل الأول في العالم في الأداء عبر الإنترنت، وهو التعليق الذي جعل جاك ما، يخسر مليارات الدولارات. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل فُتح تحقيق حول شبهة ممارسات احتكارية يستهدف «علي بابا»، علماً أنّ السلطات الصينية كانت أكدت على ضرورة تشديد الرقابة من أجل مكافحة الاحتكار والحيلولة دون «توسع الرأسمال».

لقد عوقب جاك ما، البالغ من العمر 56 عاماً والمتقاعد من رئاسة «علي بابا» بعدما أدلى برأي يخالف ما درج عليه رجال الأعمال في بلده. فقد انتقد في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، النظام المصرفي الصيني، إذ اعتبر أنّه يقدم قروضاً مقابل رهون، ما يعيق الابتكار. عبّر عن رأيه خلال قمة نظمت بشنغهاي، حضرتها نخبة الفاعلين في العالم، بالإضافة إلى محافظ البنك المركزي الصيني، ورئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير، والمدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي، والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد جوزيف ستيغليتز. يعتبر جون فرانسوا دوفور، مدير شركة استشارة متخصصة في الصين ومؤلف كتاب حول كواليس الرأسمالية الصينية، أنّ جاك ما، أغفل أنّ المصارف في البلد الصيني، توزع القروض بأمر من الحزب الشيوعي. يضيف أنّ الرأسمالية الصينية، ظهرت بتأطير من الحزب الشيوعي، إذ لا يمكن أن يقبل بظهور رجال أعمال، يمكنهم أن يعبدوا النظر في قواعد اللعب التي سنّها الحزب، الذي لديه مراقبون في الشركات والمصارف. لا يكفّ مراقبون عن التذكير برجال أعمال ومسؤولين في مصارف تراجعوا إلى الظلّ أو حوكموا، في غالب الأحيان، بتهمة الفساد، ما يعني أنّ الحزب يراقب الشركات والمؤسسات المالية التي تتوفر على حضور اقتصادي وازن أو تتوفر على بيانات استراتيجية، حتى لا تظهر كأقطاب سلطة إلى جانب الحزب. وقد ذهبت صحيفة «وول ستريت جورنال» إلى أنّ الرئيس الصيني، شي جين بينغ، تدخّل شخصياً من أجل تحجيم جاك ما، إذ يراد الحدّ من التأثير المتنامي لأشهر رجل أعمال في الصين.

فقد تمكن أستاذ اللغة الإنكليزية والمترجم السابق، الذي يوصف بأنّه «عصامي» من المساهمة في إدخال الصين في العصر الرقمي، إذ انطلق من شقة صغيرة، كي يؤسس مجموعة «علي بابا»، ويجسد نجاح «الرأسمالية الحمراء» عبر العالم.

لم تكفّ وسائل الإعلام الصينية عن تقديم قصص حول بداياته في عالم الأعمال، هو الذي يتحدّر من وسط فقير، فقد كان والده يواجه صعوبة في تأمين قوت أفراد أسرته، وفشل جاك ما، في الحصول على شهادة البكالوريا (الثانوية) مرتين، إلى أن أضحى أستاذاً للإنكليزية ومترجماً، قبل أن يقترض 60 ألف دولار ويؤسس «علي بابا». لقد جاءته فكرة المغامرة في عالم الإنترنت بعد زيارة قام بها للولايات المتحدة، فكان سبّاقاً في تقديم خدمة الأداء الإلكتروني النقال، وتوسع أكثر عبر منصة التجارة الإلكترونية التي أحدثها، كما جرى تكريس إنجازاته عالمياً، مع ولوج بورصة وول ستريت عام 2014، التي أتاحت له تحقيق 25 مليار دولار. الإنجاز نفسه حققه في بورصة هونغ كونغ، حيث أتاحت له، في العام الماضي، تحقيق 13 مليار دولار.

أخبار

التحقيق في تصدير منتجات تونسية إلى الاحتلال

تعهد وزير التجارة وتنمية الصادرات التونسي، محمد بوسعيد، بفتح تحقيق فوري للتحقق من صحة معلومات حول قيام بعض الشركات التونسية بتصدير منتجات محلية إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي عبر فرنسا. جاء ذلك خلال جلسة مساءلة مساء أول من أمس، في البرلمان التونسي لعدد من وزراء حكومة هشام المشيشي بثها التلفزيون الرسمي. وجه النائب عن الكتلة الديمقراطية (38 مقعدا من أصل 217) نعمان العش خلال الجلسة سؤالا لبوسعيد عن «وجود معلومات تؤكد قيام بعض الشركات التونسية في مجال صناعة الأغذية بتصدير منتوجاتها إلى الكيان الصهيوني (إسرائيل) مرورا بفرنسا». وقال بوسعيد: «لا معلومات لدى وزارة التجارة حاليا تثبت ما تقدّم به النائب من معطيات»، متعهدا «بفتح تحقيق فوري في هذا الخصوص». وشدد على أنه في حال ثبوت صحة أي من تلك المعلومات، فإنه «لا يمكن التسامح مع ملف التطبيع الاقتصادي مع الكيان الصهيوني».

مصر تحتجز السفينة «إيفر غيفن»

قال رئيس هيئة قناة السويس المصرية، أسامة ربيع، إنه سيتم إعلان نتائج التحقيقات التي تجرى بشأن السفينة الجانحة الخميس المقبل. أوضح ربيع في تصريحات إعلامية محلية مساء أول من أمس، أن السفينة موجودة في منطقة البحيرات القريبة من القناة (شمال شرق)، ولن تستكمل رحلتها إلا إذا تم إنهاء ملف التعويضات. قال إن «الخسائر المبدئية قرابة مليار دولار، لكن بعد حساب الخسارة بشكل رسمي قد يزيد المبلغ أو يقل قليلًا». لافتا إلى أنه تجرى دراسة «منح السفن التي كانت عالقة في القناة وقت الأزمة حوافز، بعد انتظارها لأيام بسبب جنوح السفينة». وأعلن ربيع مساء السبت

الماضي أن السفينة ستبقى بمنطقة بحيرات الإسماعيلية بالقناة لحين سداد التعويضات، مؤكدا أنه إذا «لم يتم دفع التعويضات وديا فسنذهب للقضاء، والسفينة ستبقى في القناة حتى يجرى دفع التعويضات». وفي سياق متصل، طالبت هيئة قناة السويس الشركة المالكة لسفينة الحاويات العملاقة إيفر غيفن، بدفع 900 مليون دولار تعويضاً.

اللقاحات تسهم في تعافي الاقتصاد البريطاني

شهد الاقتصاد البريطاني نمواً بلغ 0,4% في فبراير/ شباط، مقارنة بانخفاض حاد في شهر يناير/ كانون الثاني، حيث عزز الانتشار السريع للقاحات كوفيد-19 الثقة بالتعافي من الوباء. وأشار مكتب الإحصاء الوطني، أمس الثلاثاء، إلى أن زيادة بنسبة 1,3% في الإنتاج الصناعي و1,6% في مجال الإنشاءات كانت المحرك الأساسي للنمو، في الوقت الذي ظلت فيه غالبية المتاجر غير الأساسية مغلقة نتيجة تدابير الإغلاق المفروضة على مستوى البلاد. واحتفلت إنكلترا بنهاية إغلاقها الوطني الثالث أمس الاثنين، بإعادة فتح الصالات الرياضية وصالونات التجميل والمتاجر غير الأساسية. كذلك فتحت الحانات والمطاعم أبوابها، لتقديم الخدمة في الهواء الطلق فقط. وقال هوارد آرتشر، إنه «بعد التحسن المتواضع في فبراير/ شباط، يبدو أن الاقتصاد قد اتخذ خطوات مهمة إلى الأمام خلال شهر مارس/ آذار، حيث استعدت الشركات الواثقة بشكل متزايد للانفتاح الكبير للاقتصاد في 12 إبريل/ نيسان، وتطلع المستهلكون إلى تحرير الطلب المقيد».

أسواق

«الربط بالدولار» يحمي الدينار الأردني

تؤكد الحكومة الأردنية على استمرار ربط عملتها المحلية بالدولار الأميركي، بهدف توفير الحماية اللازمة للسياسة النقدية في البلاد وثبات سعر الصرف

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يعتبر الأردن في منأى عن التأثر بالمتغيرات التي تطرأ على ارتفاع أسعار الدولار الأميركي لكونه يتبع نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار منذ العام 1995 حيث تم تثبيت سعر صرف الدينار الأردني عند 1,41 دولار. وأكد محافظ البنك المركزي زياد فريز، أن هذا النظام وفر الحماية اللازمة للسياسة النقدية في الأردن وثبات سعر صرف الدينار وعدم تأثره بالمتغيرات التي تطرأ على سعر صرف الدولار والعملات الأخرى. كما أكد تمسك الأردن بهذه السياسة كونها أثبتت أنها الأفضل بالنسبة للاقتصاد الأردني إضافة إلى تعزيز مكانة الدينار الأردني كوعاء ادخاري في الجهاز المصرفي وتعزيز العائد المالي عليه من خلال عمليات الادخار. وقال رئيس جمعية الصرافين السابق، وممثل القطاع المالي في غرفة تجارة الأردن، علاء ديرانية، إن الأردن لا يتأثر بالارتفاع الذي يطرأ على أسعار الدولار وإنما يستفيد من ذلك من خلال انخفاض أسعار كافة الواردات، ما يؤدي إلى تراجع في أسعار السلع التي يتم استيرادها من الخارج وأسعار مدخلات ومستلزمات الإنتاج. وأضاف في تصريح لـ«العربي الجديد» أن ارتفاع سعر الدولار ونظرا لنظام سعر الصرف في الأردن القائم على ربطه بالدولار، يؤدي إلى انخفاض نسبة التضخم والمساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية من خلال تراجع أسعار السلع وخاصة التموينية المستوردة من الخارج أو المنتجة محليا، خاصة إذا كانت تقوم على مدخلات إنتاج من الخارج.

وقالت دائرة الإحصاءات العامة الحكومية إنه على المستوى التراكمي، بلغ الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك للشهرين الأولين من هذا العام 69,10 مقابل 68,22 مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020 مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,28%. وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش، لـ«العربي الجديد» إن تثبيت سعر صرف الدينار أمام الدولار له إيجابيات بالنسبة للاقتصاد الأردني بشكل عام وخاصة بالنسبة للمديونية حيث تنخفض عادة قيمة الدين المقوم بالدولار وتقل تكلفة الفوائد والأقساط المترتبة عليه. وأشار إلى أن السياسة النقدية في الأردن تساهم أيضا بتعزيز الاحتياطيات من العملات الأجنبية التي بلغت، بحسب بيانات البنك المركزي، حوالي 16 مليار دولار مع نهاية العام الماضي وهو ما يكفي لتغطية الواردات من الخارج لأكثر من 9 أشهر. ووفقا للخبير الاقتصادي فإن ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للأردن، يؤدي أيضاً إلى خفض تكاليف العلاج والدراسة والسياحة في الخارج بينما تزيد قيمة احتياطات المصرف المركزي وموجودات المصارف التجارية.

وتساءل الخبير الاقتصادي زياد الدباس، هل حقق ربط سعر صرف الدينار بالدولار الهدف من هذا الربط؟ يستدعي الأمر مراجعة وتقويماً من لجنة متخصصة ومحايدة محلية ودولية كل 10 سنين باعتبار أن معدل سعر صرف الدينار الأردني في مقابل العملات الأخرى مهم جداً في الأردن على مستوى الاقتصاد الكلي نظراً إلى تنوع الآثار الإيجابية والسلبية التي تترتب على رفعه أو خفضه، وذلك بالنسبة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وإلى الاحتفاظ بالدينار كعملة ادخار واستثمار، وإلى تدفق الواردات والصادرات. وقال: «لا شك في أن ربط سعر صرف الدينار بالدولار كان له دور مهم في تدفق مدخرات واستثمارات المغتربين الأردنيين العاملين في دول الخليج إضافة إلى الأردنيين العاملين في الدول المرتبطة عملاتها بسعر صرف الدولار، ناهيك عن تأثيراته الإيجابية في تدفق استثمارات الخليجيين.

استقرار سعر الصرف يساهم في التحكم بنسبة التضخم (فرانس برس)

سورية

عين أسماء الأسد على «الخليوي الثالث»

عدنان عبد الرزاق

عاد الحديث في سورية عن طرح مشغل ثالث للخليوي، للاستثمار، بعد دخول شركة «سيرتيل» عام 2001، ومن ثم شركة «أنفستكوم» للمشغل المصري نجيب ساويرس، الذي انسحب لاحقاً لتحول الشركة إلى «إم تي إن» ومن ثم إلى «94»، وكان رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، يتملك معظم أسهمها، قبل أن يتم الحجز على أمواله، العام الماضي. وتضع أسماء الأسد، زوجة رئيس النظام السوري، يدها على قطاع الاتصالات الخليوية بسورية، كما تقول مصادر من العاصمة السورية دمشق لـ«العربي الجديد»، وتسعى للاستحواذ على الشركة الجديدة. وكشف وزير الاتصالات والتقانة بحكومة بشار الأسد إياد الخطيب أن المشغل الثالث لخدمات الاتصالات يستعد للانطلاق، العام الجاري، مؤكداً في تصريحات صحافية خلال المؤتمر الدولي الثالث للتحول الرقمي، الذي اختتم أعماله بدمشق الأحد الماضي، أن المشغل سيكون «وطنيا بامتياز»، مبدداً ما قيل حول دخول شركة «MCI» الإيرانية كمستثمر للخليوي بعدما وقعت مع حكومة الأسد، عام 2017، مشروع المشغل الثالث في سورية. وقال الخطيب إن الاتصالات السورية، ويزيد في تنافسية هذا المجال، ما يرفع من أداء الخدمات الاتصالات لتغطي نحو 99% من أراضي البلاد، وإتاحة خدماتها لشريحة أكبر من المواطنين. ويعتبر مسؤول سوري سابق، رفض ذكر اسمه، أن طرح الوزير هذا التصريح «يستهدف بعث رسالة بأن سورية بخير، لأن الوضع الراهن للبلاد، حكومة وشعباً، لا يسمح بالتفكير بأكثر من تأمين مستلزمات الحياة الضرورية، من طعام ومشتقات نفطية، كما أن السوق السورية المغرية بعام 2001 والتي أكسبت شركة «سيرتيل» أكثر من مليار دولار كل عام، أصبحت الآن «سوقا بائسة»، فالناس بمعنى الكلمة يحتالون على طرق العيش والاستمرار، ومن «الحماقة وليس المجازفة لأي رأسمال أن يفكر باستثمار مليارات الدولارات في سورية حالياً».

ويضيف المسؤول، متحدثا لـ«العربي الجديد»: «إذا قفزنا عن الواقع المعيشي وتراجع القدرة الشرائية لنفكر فقط بتأمين مستلزمات المشغل الثالث، ومن هي الدول أو الشركات التي ستكسر العقوبات وتمد المستثمر بالتجهيزات، فإن السؤال الأهم: ما حاجة أسماء الأسد للمشغل الثالث، بعدما سيطرت على المشغلين (سيرتيل و94) في سورية؟». وكانت زوجة رئيس النظام السوري قد وضعت يدها على شركتي الاتصالات الخليوية بسورية، بعد مصادرة «سيرتيل» من مخلوف، كما وضعها عزمي مبقاني في واجهة استثمار 94، لأن الشريكين اللبنانيين (طه ونجيب ميقاتي) لهما نسبة ضئيلة، وليس من المستبعد، بحسب مصادر سورية، إبعادهما بالمطلق عن الاستثمار، إذا اقتضت الضرورة. ويرى مستثمر سوري، رفض ذكر اسمه، أن رسالة وزير التقانة إياد الخطيب «موجهة لإيران بالمقام الأول، لأن طهران كانت مصممة على استثمار مصرف ومشغل خليوي بسورية، إذ تم الاتفاق في شهر فبراير/ شباط من عام 2008، بين الشركة الإيرانية «م سي آي» ووزير الاتصالات بحكومة الأسد، على دخول الشركة الإيرانية في نهاية عام 2019 كمشغل ثالث للخليوي بسورية، بحجم استثمار يصل لنحو 300 مليون دولار، تحصل الحكومة السورية على جزء منه نتيجة تأهيل البنى التحتية، فضلاً عن حصة الدولة بالأرباح المتوقعة سنوياً بنحو 12 مليار ليرة سورية. ويضيف المستثمر السوري أن جزءاً من الرسالة ربما يكون موجها لروسيا بهدف طمأنتها بعدم تمدد إيران. يذكر أن حافظ الأسد كان يمانع دخول تقنيات الاتصال، ولم تدخل سورية عالم الاتصالات الفضائية إلا عام 2001، بعد وفاته، حيث منحت مؤسسة الاتصالات السورية شركة «سيرتيل» المملوكة لرامي مخلوف، أول عقد استثمار على نظام «بي أو تي» قبل أن تدخل شركة «أنفستكوم»، التي تحولت بعد سيطرة رامي مخلوف وشركائه عليها إلى «94». وقبل انتهاء حصرية الشركتين، المحددة بـ15 عاما وفق عقد «بي أو تي»، تحولت «سيرتيل و94» إلى شركتين مساهمتين في نهاية عام 2014، بعدما حسم مجلس الوزراء السوري الأمر وحول شبكة الاتصال الخليوية من ملكية عامة، مع إدارة وتشغيل خاص، إلى عقود ملكية خاصة للقطاع، وتقليص حصة الدولة منذ عام 2015 إلى 50% وعام 2016 إلى 30% لتستمر بعد ذاك حصة الدولة على 20%، ما فوّت مليارات الليرات السورية على خزينة الدولة.

تقرير

تتخوف المصارف الأميركية وشركات بطاقات الائتمان والحوالات المالية من إصدار الدولار الرقمي، إذ إن النظام الرقمي سيعني نهاية وساطة هذه المؤسسات بين البنك المركزي والمستهلك

تحدي الدولار الرقمي

المصارف الأميركية ومؤسسات الخدمات المالية تخشى «فيد كوين»

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بينما يتزايد قلق إدارة الرئيس الأميركي جوزيف بايدن من تداعيات «اليوان الرقمي» الصيني على هيمنة الدولار والنظام المالي والنقدي العالمي وترغب في تسريع عملية إصدار «الدولار الرقمي» الذي بات في مراحل متقدمة من حيث التصميم ومشاريع التجارب على استخداماته، وينتظر فقط الضوء الأخضر من الكونغرس، ترتفع مخاوف شركات «وول ستريت» من «الدولار الرقمي» على عمليات الوساطة المالية التي تجني من ورائها الأرباح الضخمة.

ومن المؤكد أن الدولار الرقمي والذي يحمل اسم «فيد كوين»، قياساً على عملة «بيتكوين»، سيقود إلى تغييرات جوهرية في تجارة الخدمات المالية، خاصة أعمال المصارف وشركات بطاقات الائتمان والحوالات المالية التي تعتمد ربحيتها على الرسوم المالية وفروقات الفائدة على الدولار التي تحصل عليها من العملاء، لأن الدولار الرقمي، وببساطة شديدة، لا يحتاج إلى وسيط مثل الدولار العادي الذي يمر عبر البنوك التجارية ومؤسسات القروض حتى يصل للمستهلك، إذ إن التسويات المالية للدولارات الرقمية تتم مباشرة بين المستهلك والبنك المركزي. ويقوم نظام العملات الرقمية على الربط المباشر بين الاحتياط الفدرالي والمستهلك، حيث يمنح البنك المركزي رموزاً رقمية محفورة في محفظة إلكترونية تسمح للمستهلك باستخدامها.

وعلى الرغم من المخاوف في واشنطن من قبل رجالات السياسة، فإن رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي، « البنك المركزي الأميركي» جيروم باول، يرى بضرورة عدم التسرع في إصدار الدولار الرقمي قبل دراسة جميع الجوانب جيداً.

وقال يوم الاثنين في لقاء تلفزيوني، «يجب علينا أن نصدر العملة الرقمية بالشكل الصحيح وهذا ما نعمل عليه». وفي ذات الشأن، أوضح جيروم باول في مؤتمر البنوك المركزية الذي عقد في سويسرا قبل أسبوعين، ضرورة استخدام الدولار الرقمي إلى جانب الأوراق النقدية والنقود الأخرى. وحسب نشرة بنك التسويات الدولية، اتفق رئيس البنك المركزي الألماني «بندسبانك»، غينز ويدمان على ضرورة تبني نظام من مستويين، أحدهما رقمي والآخر تقليدي.

وفي مسح أجراه بنك التسويات الدولية منتصف مارس/ آذار الماضي، فإن نحو 25% من البنوك المركزية العالمية غير مؤهلة لإصدار عملات رقمية أو التحول للنظام النقدي الرقمي، وهذه البنوك تحتاج لاستخدام الدولار في نظمها للتسويات. ويرى محللون أن الدولار ليس مثل اليوان أو العملات الأخرى التي تتضاءل أهميتها من حيث حجم التسويات التجارية والمالية، فإن الدولار عملة احتياط دولية، تسيطر على حصة تفوق 59% من إجمالي احتياطات البنوك المركزية. وبالتالي فإن تحويله الكامل للنظام الرقمي سيحدث ارتباكا في النظام النقدي العالمي. على الصعيد الداخلي في أميركا، بدأت شركات «وول ستريت» التي تتشكل معظمها من المصارف التجارية وشركات الوساطة وبطاقات الائتمان، تشعر بالقلق الشديد مع تقدم النقاش بشأن تغيير النظام النقدي الأميركي من « التقليدي إلى الديجتال»، لأن الدولار الرقمي يعني وجود ربط مباشر بين الاحتياط الفدرالي والمستهلك، حيث يمنح الاحتياط رموزاً رقمية محفورة في محفظة إلكترونية يقوم المستهلك باستخدامها، شبيهة بنظام « محفظة بيتكوين». ولكنها أكثر أماناً وغير مكلفة إطلاقاً مثلما هو الحال بالنسبة لعملة بيتكوين. ولاحظت صحيفة وول ستريت أن المصارف وشركات الخدمات المالية تستخدم شركات اللوبي لإقناع أعضاء الكونغرس بعدم التصويت لصالح « الدولار الرقمي». من الناحية العملية، فإن مصرف الاحتياط الفدرالي يستخدم التقنية الرقمية مع البنوك التجارية التي لديه حسابات معها منذ سنوات، كما تقوم البنوك بإقراض هذه الدولارات رقمياً لزبائنها دون استخدام النقد. ولكنه يستخدم هذه البنوك كوسيط بينه وبين المواطن أما في حال « العملة الرقمية» فإنه لن يحتاج إلى هذه البنوك في الوساطة مع المستهلك.

على صعيد فوائد العملات الرقمية، يرى محللون في تعليقات نشرتها « فايننشيال تايمز»، أن الدولار الرقمي سيخفض كلفة الحوالات المالية وزيادة سرعة إرسال الأموال بين الأطراف المتعاقدة وتسوية فواتير التجارة لحظياً. وبالتالي يرى محللون أن العملات الرقمية سترفع من كفاءة السياسة النقدية لدى البنوك المركزية وتمنحها قدرة أكبر على إدارة الكتلة النقدية بسبب سرعة الحصول على البيانات المالية وأوجه الصرف. كما أن العملات الرقمية تتيح منصة لتسوية الحسابات دون مخاطر تذكر مقارنة بمنصات التسويات التقليدية، وبالتالي تخفض كلفة التجارة بين الدول.

على صعيد الجريمة المنظمة، يتوقع خبراء، أن « الدولار الرقمي» سيخفض الجرائم المالية، حيث إن «استخدم الكاش» سينتهي عملياً وتتراجع تدريجياً مراكمة أموال الجريمة خارج المصارف. وتستخدم عصابات المخدرات والجريمة المنظمة الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة مثل المائة دولار أميركي والألف فرنك سويسري والـ 500 يورو في إخفاء حصيلة مبيعات المخدرات والأموال غير الشرعية. وبالتالي فإن الدولار الرقمي الأكثر استخداماً في العالم سيحاصر أموال الجريمة.

ولاحظ البنك المركزي الألماني، أن هنالك 12 مليار مارك ماني لم تصل للبنك المركزي حتى منتصف العام الماضي، على الرغم من مرور 18 عاماً على التحول من العملة الألمانية إلى اليورو. وهو ما يثير الشكوك حول وجود هذه الأموال بحوزة عصابات الجرائم المنظمة. ويقدم المركزي الألماني «بندسبانك»على تحويل المارك الألماني القديم بـ1,96 يورو.

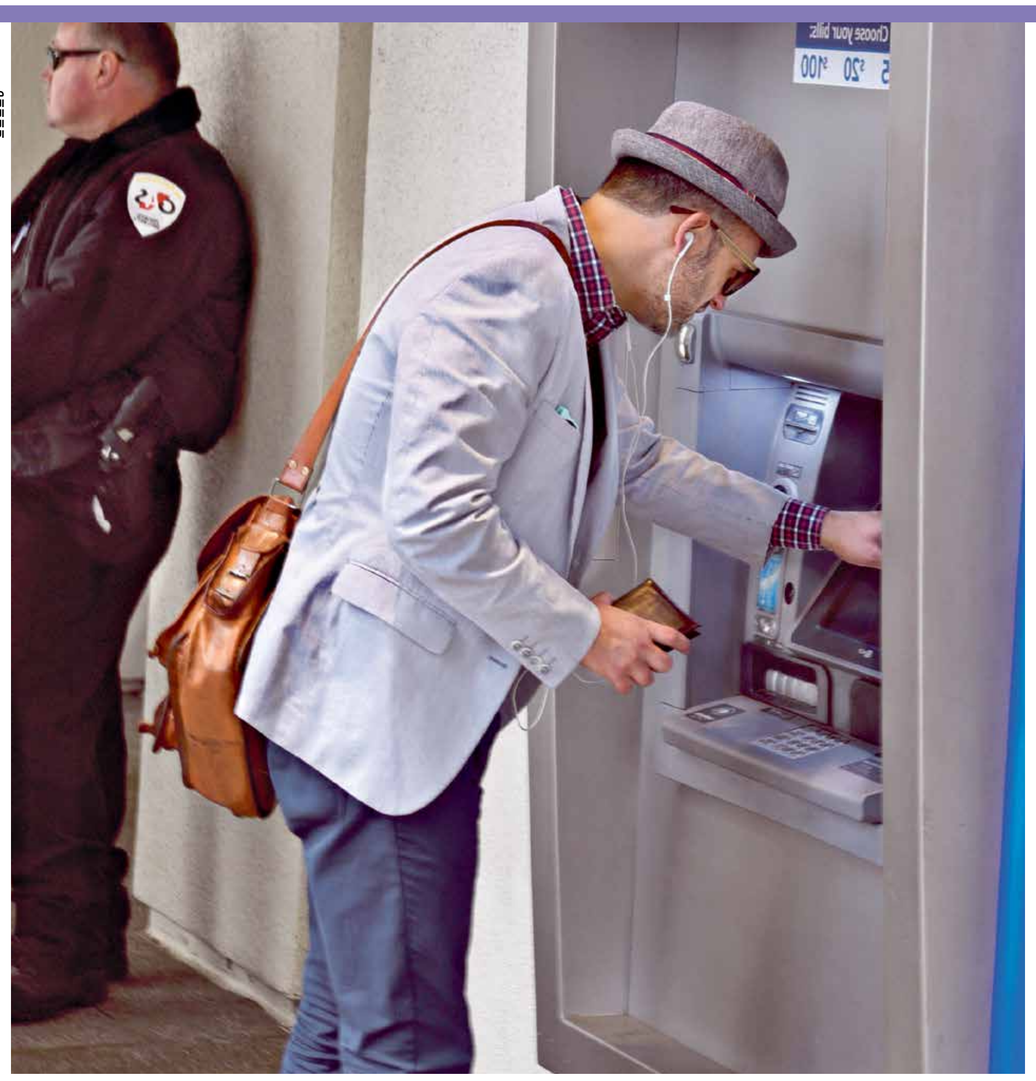

مخاوف من التعامل بالدولار الرقمي في المصارف الأميركية (Getty)

العملة الرقمية ستخفض كلفة العمليات المالية وتحاصر الجرائم المالية

ارتفاع أسعار السلع

ارتفعت أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة في مارس/آذار بأسرع وتيرة في أكثر من ثمانية أعوام ونصف العام، وزاد التضخم الأساسي في الوقت الذي يعاد فيه فتح المزيد من الأنشطة الاقتصادية بفضل تزايد التطعيمات باللقاحات والتحفيز المالي الضخم. وقالت وزارة العمل أمس الثلاثاء وفق رويترز، إن مؤشر أسعار المستهلكين قفز 0,6% في الشهر الماضي، وهي أكبر زيادة منذ أغسطس/آب 2012، وذلك بعد صعوده 0,4% في فبراير.

ارتفاع قياسي بمؤشر الإنتاج الصناعي بتركيا

الإنتاج الصناعي يواصل الارتفاع في تركيا رغم الضغوط التي تتعرض لها الليرة من المصارف الغربية وتداعيات كورونا

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

على الرغم من المخاوف النقدية التي تعاني منها الحكومة التركية بسبب تدهور سعر صرف الليرة، فإن الشركات التركية توظف بشكل جيد تراجع الليرة لصالحها عبر زيادة تنافسية الصادرات في الأسواق الخارجية. وتجعل الليرة المنخفضة البضائع التركية رخيصة مقارنة بمنافستها في أوروبا. وربما تساهم الليرة المنخفضة في جذب السياح الأوروبيين لتركيا خلال الصيف المقبل.

وفي آخر بيانات رسمية، سجلت تركيا زيادة في مؤشر الإنتاج الصناعي على أساس سنوي خلال فبراير/ شباط الماضي بنسبة 8,8 بالمئة، لتحل في المركز الثاني بعد الصين بين دول مجموعة العشرين.

جاء ذلك في تغريدة عبر تويتر نشرها وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى وارنك، أمس الثلاثاء، قدّم فيها بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي التركي في فبراير/ شباط، وشدد خلالها على أن الاتجاه المتزايد في الإنتاج الصناعي في تركيا مستمر رغم الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية.

وفي وقت سابق، أعلنت هيئة الإحصاء التركية ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي خلال فبراير/ شباط بنسبة 0,1 بالمئة على أساس شهري و8,8 بالمئة على أساس سنوي. وأضاف الوزير التركي أن الإنتاج الصناعي في تركيا زاد في فبراير/ شباط بنسبة 8,8 بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، لتكون بذلك إحدى الدول الأكثر ارتفاعاً في الإنتاج الصناعي السنوي بين دول مجموعة العشرين.

وأشار إلى أن الأداء المتزايد في الإنتاج جعل تركيا تحتل المرتبة الثانية بعد الصين في مجموعة العشرين. ويشار إلى أن الإنتاج الصناعي في كوريا الجنوبية زاد بنسبة 0,9 بالمئة على أساس سنوي، فيما تراجع في اليابان بنسبة 2,6 بالمئة، وبنسبة 3,6 بالمئة في الهند، و4,2 بالمئة في الولايات المتحدة، و6,4 بالمئة في ألمانيا.

وفي هذا الصدد، كشف رئيس اتحاد المصدرين الأتراك إسماعيل غولي عن ارتفاع صادرات تركيا رغم تأثيرات فيروس كورونا السالبة على حركة التجارة العالمية، بعدما بلغت خلال الربع الأول من العام الجاري 50,023 مليار دولار، لتسجل زيادة بنسبة 17,2%.

وتعمل تركيا على توسيع علاقاتها التجارية والتوسع في إنتاج الغاز والنفط، وتدريجياً تقليل فاتورة الوقود التي تضغط على الاحتياطات الأجنبية. وفي هذا الشأن، أعلن وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي فاتح دونماز عن قرار تطوير التعاون مع ليبيا في مجال الغاز الطبيعي والنفط. وأفاد دونماز، في تغريدة عبر «تويتر» يوم الإثنين، بأنه اجتمع مع وزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الوطنية الليبية محمد أحمد عون في أنقرة. وأضاف «قررنا تطوير تعاوننا، وخاصة في مجال النفط والغاز الطبيعي». إلى ذلك، سجل قطاع صادرات الفواكه والخضروات التركي نمواً بنسبة 22 بالمئة خلال الربع الأول من العام الجاري، مقارنة مع الفترة نفسها من 2020، ليحقق عائدات بقيمة 774,5 مليون دولار.

صادرات الفواكه والخضر نمت بنسبة 22% في الربع الاول من 2021

وبحسب بيان لرئيس مجلس إدارة الاتحاد التركي لمصدري الخضار والفواكه الطازجة بمنطقة البحر المتوسط نجدت سين، أمس الثلاثاء، فقد «زادت صادرات الخضار والفواكه الطازجة في تركيا في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 22 بالمئة، مقارنة مع الفترة نفسها من 2020، محققة عائدات بقيمة 774,5 مليون دولار».

وأضاف أن روسيا تصدرت قائمة الدول المستوردة بواقع 228,9 مليون دولار، يليها العراق بـ76 مليونا، ثم رومانيا بـ69,2 مليونا. وأشار إلى أن سورية تصدرت قائمة الدول المستوردة من حيث نسبة الزيادة مقارنة مع العام الماضي، والتي بلغت 364 بالمئة، بقيمة 22,7 مليون دولار، تلتها ليبيا بنسبة 156 بالمئة بقيمة 6 ملايين دولار، ثم النمسا بـ112 بالمئة بقيمة 7,3 ملايين دولار.

أما في روسيا، فبلغت نسبة الزيادة عن العام الماضي 14 في المئة، و90 بالمئة للعراق، و17 بالمئة لرومانيا. وساهمت الصادرات الزراعية في العام الماضي بأكثر من 20 مليار دولار من إجمالي قيمة الصادرات.

وتتركز الآمال هذا العام على الزراعة بأكثر من ذلك، خاصة بعد توسيع الأسواق التركية في المنطقة العربية وأفريقيا وسط الاتفاقات التجارية القائمة على المقايضة.

الصادرات التركية تستفيد في تنافسيتها من رخص العملة (Getty)

فائض التجارة الصيني يتضاعف

لندن ـ **العربي الجديد**

ارتفع فائض الميزان التجاري الصيني بنحو 6 مرات أو 691 بالمئة على أساس سنوي، خلال الربع الأول من العام 2021، ليصل إلى 4,619 تريليونات يوان (669,4 مليار دولار). في المقابل، صعدت قيمة الواردات الصينية من الخارج بنسبة 19,3 بالمئة خلال الربع الأول الماضي، على أساس سنوي، إلى 3,84 تريليونات يوان (558,2 مليار دولار).

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا»، عن المتحدث باسم مصلحة الجمارك، لي كوي وين، قوله الثلاثاء، إن الزيادة في التجارة الخارجية، تعود إلى تقدم الصين المستمر في الوقاية من الوباء والسيطرة عليه، وكذلك التنمية الاقتصادية. وأظهرت البيانات الجمركية أن رابطة دول جنوب شرق آسيا ظلت أكبر شريك تجاري للصين خلال الفترة، يليها الاتحاد الأوروبي ثم الولايات المتحدة.

وخلصت حسابات أجرتها وكالة رويترز اعتماداً على بيانات الجمارك الصينية يوم الثلاثاء، إلى أن فائض الصين التجاري مع الولايات المتحدة بلغ 21,37 مليار دولار في مارس/آذار انخفاضا من 23,01 مليار دولار في فبراير/شباط. كان الرئيس الأميركي جو بايدن قال الشهر الماضي إن بلاده لا تسعى إلى مواجهة مع الصين فيما يتعلق بالخلافات حول التجارة، وحث نظيره الصيني على الالتزام بالقواعد الدولية. وكانت وزارة التجارة الصينية قد ذكرت أن الصين ستبذل قصارى جهدها لتحقيق الاستقرار في الواردات والصادرات حيث لا تزال تجارتها الخارجية تواجه عدم استقرار وعدم يقين. وخلال مؤتمر صحافي، قال المتحدث باسم وزارة التجارة قاو فنغ: إلى جانب مخاطر (كوفيد-19)، وسلاسل التوريد العالمية غير المستقرة، والأوضاع الدولية المعقدة، تواجه الكيانات الصغيرة تحديات مثل ارتفاع أسعار الشحن البحري، وارتفاع أسعار المواد الخام، ونقص العمالة. وأضاف المتحدث أن وزارة التجارة ستراقب الوضع عن كثب وستحافظ على سياساتها متسقة ومستقرة ومستدامة. وستعمل الوزارة على تحسين السياسات التجارية للبلاد ومواصلة دعم الشركات من خلال خفض تكاليفها وتحسين الكفاءة. وقالت وزارة التجارة إنها ستتعاون بنشاط مع الدوائر المعنية لزيادة واردات المنتجات والخدمات عالية الجودة.

بكين تركز على توازن بين الصادرات والواردات وعدم إغضاب واشنطن

في الربع الأول 2020؛ بفعل تفشي جائحة كورونا. وفي الربع الأول الماضي، صعدت قيمة الصادرات الصينية بنسبة 38,7 بالمئة على أساس سنوي إلى 4,619 تريليونات يوان (669,4 مليار دولار). في المقابل، صعدت قيمة الواردات الصينية من الخارج بنسبة 19,3 بالمئة خلال الربع الأول الماضي، على أساس سنوي، إلى 3,84 تريليونات يوان (558,2 مليار دولار).

عامل يراقب ناقلة تجارية للصدير البضائع الصينية (Getty)

رؤية

انتعاش أميركا يضر الاقتصادات الناشئة

شريف عنمان

مع توسع الولايات المتحدة في توفير لقاح الوقاية من فيروس كوفيد-19، وتوفير الأموال للحكومات المحلية للإسراع بتوفير الجرعات المطلوبة لمواطنيهم، قادت أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى مؤشري داو جونز الصناعي وإس آند بي 500 لإنهاء تعاملات الأسبوع الماضي عند مستويات قياسية جديدة، تفاؤلاً بما يمكن لتلك الخطوات تحقيقه من الإسراع بعودة النشاط لأغلب قطاعات الاقتصاد الأميركي. وبعد تحقيقه ارتفاعاً لثالث أسبوع على التوالي للمرة الأولى منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، حقق مؤشر إس آند بي 500 مكاسب بنسبة 2,7%، تمثل أكبر مكاسب أسبوعية منذ فبراير/ شباط الماضي، لينهي تعاملات يوم الجمعة عند أعلى مستوى وصل إليه في تاريخه، وهو المستوى القياسي رقم 20 الذي يتم تسجيله منذ بداية العام الحالي، الذي لم يشهد أكثر من سبعين يوم عمل. وعلى النهج نفسه سار مؤشر داو جونز الصناعي، الذي أنهى تعاملات اليوم والأسبوع عند أعلى مستوى في تاريخه هو الآخر، مدعوماً كسابقه بتصريحات صادرة عن صندوق النقد الدولي، والتي أشارت إلى توقعات بنمو الاقتصاد العالمي هذا العام بمعدل 6%، يمثل أسرع معدل للنمو العالمي خلال العقود الأربعة الأخيرة على الأقل. ولن يتحقق هذا المعدل المرتفع، وفقاً لتوقعات صندوق النقد والبنك الدوليين، إلا بنمو الاقتصاد الأميركي، الاقتصاد الأكبر في العالم حتى الآن، بمعدل يتجاوز 6,3%، وهو ما سيكون، حال تحققه، واحدة من الحالات القليلة التي نما فيها الاقتصاد بهذه السرعة منذ منتصف القرن الماضي.

وتزامناً مع انتعاش البورصة الأميركية، أصدر بنك أوف أميركا تقريراً أكد فيه أن الشهور الخمسة الأخيرة شهدت تدفقاً لأموال المستثمرين في صناديق الاستثمار في الأسهم أكثر مما شهدته السنوات الاثنا عشر السابقة لها، وهو ما لعب الدور الأكبر في ارتفاع مؤشر داو جونز بأكثر من 26% خلال هذه الفترة. وشهدت الشهور الخمسة تدفقات في صناديق الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية بقيمة تقترب من 570 مليار دولار، بينما لم تجتذب الأسواق نفسها أكثر من 452 مليار دولار خلال الاثني عشر سنة السابقة لتلك الشهور. وأشار التقرير أيضاً إلى أن الربع الأول من العام الحالي شهد ارتفاعاً في حجم التداولات بنسبة 40% مقارنة بالربع السابق له، حيث اندفع المستثمرون نحو شراء أسهم القطاعات الأقل أداءً في 2020، أملاً في انتعاش أسعارها مع اقتراب الاقتصاد الأميركي من استعادة نشاطه خلال العام الجديد. ولا تعبر التدفقات الداخلة إلى سوق الأسهم إلا عن شيء واحد، وهو عودة الثقة في استعادة الاقتصادات الكبرى، وعلى رأسها الاقتصاد الأميركي، الانتعاش.

وبعد شهور طويلة تحدث فيها المحللون عن انفصال أسواق الأسهم عن الاقتصاد الحقيقي، بعثت الأسواق برسالة واضحة مفادها أن ارتفاعات أسعار الأسهم هذه المرة تعكس ضوءاً بدأ يظهر في نهاية نفق الاقتصاد المظلم. ووسط جو من التفاؤل العام، يشهد الأسبوع الحالي بداية موسم الإعلان عن نتائج أعمال الشركات الأميركية خلال الربع الأول من العام، مع وجود توقعات من بعض مراكز الأبحاث بارتفاع أرباح الشركات هذا العام بنسبة 23,8% مقارنة بالعام الماضي، وهو ما سيكون أفضل معدل نمو أرباح للشركات الأميركية منذ الربع الثالث من عام 2018. ويرى الأميركيون أن الشهور القادمة ربما تشهد مزيداً من الارتفاع في أرباح شركاتهم، بعد النجاح في توفير جرعة واحدة على الأقل من المصل لأكثر من ثلث المواطنين، تزامناً مع إقرار حزمة جديدة لإنعاش الاقتصاد ومساعدة المواطنين، تقترب قيمتها من 1,9 تريليون دولار، بالإضافة إلى خطة ضخمة لتطوير البنية التحتية، أعلن عنها بايدن آخر أيام الربع المنتهي.

ومع توقعات الربحية المتفائلة، ينتظر الأميركيون إضافات الوظائف التي يقدرها المحللون بما لا يقل عن 7 ملايين وظيفة، وربما أكثر، في عام 2021، تمثل أكبر معدل إضافة للوظائف في أي عام، وهو ما سيهبط بمعدل البطالة إلى أقل من 5% بحلول نهاية العام.

ورغم تحذيره، الأسبوع الماضي، من تأثير تباطؤ حصول مواطني بعض الدول على اللقاح على نمو الاقتصاد الأميركي، وتأكيده أن «الفيروس لا يعترف بالحدود بين الدول»، عاد جيرومي باول، رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، ليؤكد لبرنامج «60 دقيقة»، يوم الأحد، أن الاقتصاد الأميركي عند نقطة الانطلاق لأعلى وخلق الوظائف بمعدلات أسرع كثيراً مما يحدث الآن، مشيراً إلى أن البنك الفيدرالي يتوقع خلق ما يقرب من مليون وظيفة شهرياً «لعدة أشهر».

بدورها، تشهد تحركات سوق السندات إقبالاً من المستثمرين على شراء سندات الشركات الأكثر معاناة من الوباء، كشركات الطيران والفنادق والعقارات، بصورة تؤكد أنهم يتعاملون وكأن المياه قد عادت لمجاريها في هذه القطاعات. ويراهن مستثمرو السندات ومديرو صناديق الدخل الثابت على أن الإسراع بتوصيل اللقاح للأميركيين سيسمح بعودة الحياة إلى طبيعتها قبل حلول موسم الصيف، رغم معاودة انتشار الفيروس وارتفاع معدلات الإصابة في بعض البقاع في الولايات المتحدة وأوروبا. ويرى المستثمرون المقبلون على شراء السندات أن تلك الشركات لم تنتهِ، وأنها بمساعدة برامج الشراء التي أقرتها العديد من البنوك المركزية حول العالم، لن تفلس، ولن ترتفع معدلات العائد عليها بصورة مبالغ فيها، خلال الفترة القادمة.

ولا توجد بقعة سوداء في قماشة الاقتصاد البيضاء إلا معدل التضخم الذي يقلق المستثمرين والمواطنين على حد سواء. غير أن البنك الفيدرالي أعلن أنه مستعد لمواجهة ذلك، في إشارة لاستعداده لرفع معدلات الفائدة، وإن كان ذلك لن يحدث على الأغلب قبل 2023، إلا أن آثاره السلبية ستشعر بها أغلب الاقتصادات الناشئة والنامية حول العالم، قبل ذلك التاريخ. وفي ما يخص الدول التي تراجعت إيراداتها بالعملة الأجنبية خلال عام الفيروس، سيكون عليها استباق قرارات البنك الفيدرالي، ورفع معدلات الفائدة لديها، وهو الإجراء الذي يأتي عادة بأعراض جانبية خطيرة، كفانا الله وإياكم شرها.